Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الدّائم – ، وإمّا بتكذيب سلب الضّرورة ، وذلك إنّما يكون بإثبات الضّرورة .

فإذن نقيض قولنا : «كلّ (ج) (ب) ، بالوجود لا بالضّرورة»

إمّا أن يقال : «بعض (ج) ليس (ب) دائمًا» ،

وإمّا أن[1] يقال : «بعض (ج) بالضّرورة (ب)» .

فقد ظهر أنّ الجزء الموافق في هذا الموضع ضروري ، وأنّ المخالف دائم .

فأمّا إذا قلنا : «بعض (ج) (ب) دائمًا ، لا بالضّرورة» ،

فليس بنقيض ، لأنّه داخل في القضيّة الوجودية ؛ وكيف يكون نقيضًا لها ؟

نقيض الوجودية اللاّدائمة

قال المصنّف : «وأمّا نقيض الوجوديّة اللاّدائمة فهو أن يقال : شرط اللاّدوام كاذب ؛ بل المحمول دائم للموضوع إمّا في طرف [الإيجاب أو][2] السّلب . ويعتبر شرط الدّوام في الجزءين في هذا الموضع»[3] .

قال المفسّر : إنّه لـمّا كان معنى هذه القضيّة إثبات المحمول للموضوع بشرط أن لا يكون دائـمًا ، كان كذبها إمّا بتكذيب أصل الإثبات ، وهو دوام السّلب ، كما قيل في المطلقة العامّة ؛ وإمّا بتكذيب اللاّدوام ، وهو دوام إيجاب المحمول للموضوع .

فإذن ، نقيض : كلّ (ج) (ب) لا دائمًا

إمّا : ليس بعض (ج) (ب) دائمًا ،

---

1 الأصل : بأن .

2 ساقطة من الأصل ؛ والتّكملة من (أ) و(ل) .

3 انظر : (أ) : 3و ، (ل) : 5ظ .